«الانتربول» منظمة لتبادل المعلومات ولاعلاقة لها بالجرائم المحلية:

قائمة الـ41 مطلوبا العراقية غير قانونية وغير ملزمة دولياً

د. أيمن الهاشمي*

■ في بغداد، وفي مؤتمر صحفي دعائي، أطلق السيد مستشار الأمن الوطني موفق الربيعي قنبلة دعائية سياسية جديدة ذات لبوس قانوني، وهي اعلانه عن قائمة تضم ((41 شخصا، عراقيا وغير عراقي، مطلوبين لتسليمهم الى السلطات العراقية لمحاكمتهم في العراق عن تهم القيام بأعمال ارهابية أو مساندة ودعم وتمويل أعمال ارهابية داخل العراق، والبعض من المدرجين بالقائمة القنبلة معلوم محل الاقامة حاليا، والآخر مجهول محل الاقامة. كما أعلن السيد مستشار الأمن الوطني (أن الحكومة العراقية ستطلب من الانتربول القبض عليهم وتسليمهم اليها لمحاكمتهم).

وبعيدا عن منطق السياسة، والدعاية السياسية وألاعيبها!!، نتكلم بمنطق قانوني صرف في نطاق اختصاصات الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) وفي نطاق أحكام (استرداد وتسليم المتهمين المطلوبين) دوليا. فالمعلوم أن (الانتربول) وهو مختصر لاسم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية التي تأسست 1914 ومقرها فرنسا/ ليون، وتتألف من: (الجمعية العامة، اللجنة التنفيذية، الأمانة العامة، المكاتب الوطنية المركزية). أما أهداف المنظمة فتتلخص في: أ ـ تأمين وتنمية التعاضد على أوسع نطاق بين كافة سلطات الشرطة الجنائية في اطار الأنظمة القائمة في مختلف البلدان وبروح البيان العالمي لحقوق الانسان. ب ـ انشاء وتنمية كافة المؤسسات القادرة على المساهمة الفعالة في الوقاية من جرائم القانون العام وفي مكافحتها. مع الاشارة الى أنه يحظر على منظمة الانتربول حظراً باتاً أن تنشط أو تتدخل في شؤون ذات طابع سياسي أو عسكري أو ديني أو عنصري.

ان البلدان المنضمة للشرطة الدولية، وعددها 181 بلداً، تؤازر المنظمة المذكورة لبلوغ أهدافها وذلك عن طريق تعيين هيئة تعمل في كل بلد وتسمى (مكتب مركزي وطني) حيث يؤمن هذا المكتب الاتصال بمختلف أجهزة البلد والهيئات التي تعمل في البلدان الأخرى كمكاتب مركزية وطنية وبالأمانة العامة للمنظمة وذلك بهدف الوصول الى تعاون فعال ومركزي من أجل تطبيق المبادىء والأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة المذكورة. ويقتصر عمل الانتربول على معالجة الاجرام الدولي وليس الاجرام الوطني يعني انه يتعاطى مع الجرائم التي تتجاوز حدود بلد أو أكثر من البلدان الأعضاء وهو لا يعالج الجرائم التي جرى التحضير لها وارتكابها في بلد واحد فقط. أما نوعية الجرائم التي تتعاطى فيها الانتربول فان من أهم الجرائم التي يتعامل معها هي تجارة المخدرات، غسيل الأموال تزوير العملات والتهريب بجميع أنواعه. ويدخل في صلب عمل مكتب الانتربول كل ما له علاقة بالعمليات الارهابية بجميع أنواعها والجريمة المنظمة. وباختصار فان كل ما يتعدى اطار حدود الدولة يصبح من اختصاص الانتربول، ولا يتعاطى الانتربول بالجرائم ذات الطبيعة السياسية أو كل ما له علاقة بالصراع الديني أو العنصري. ويقدم الانتربول خدمات أساسية للدول الأعضاء وهي: أنه ينظم نظام اتصال بين أجهزة الشرطة في العالم ويعمل على جمع المعلومات بغية استثمارها وتحليلها لايجاد ما يفيد في سبيل كشف حقيقة الجريمة.

وللأسف أن (البعض) من المتفيقهين والخالطين بين القانون والسياسة، ممن ظهر في الفضائيات تحدث عن موضوع قائمة الـ 41 مطلوبا، يتوهم في أن (الانتربول) هو جهاز تنفيذي، أو أن لديه عناصره وقواته الشرطية الخاصة التابعة له والتي تنفذ أوامر القبض الدولية!!، وهذا محض هراء... فالانتربول ما هي الا (سكرتارية) لتبادل المعلومات، ولتعبير وتعميم أوامر القبض التي تصدر أصوليا من البلدان المنتمية له، وفق الأصول المقررة في الميثاق الأساسي للانتربول، وليس لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) أية مفارز أو سيطرات أو قوات للملاحقة والقبض، بل ان أدواتها هي قوات الشرطة الوطنية في كل بلد من البلدان المنضمة لها، ومن خلال المكاتب الوطنية (مكاتب الاتصال) للشرطة الدولية وتحت اشراف ورقابة القضاء الوطني.

ان أحكام التسليم عادة ما تنظم وفق قواعد قانونية تنص عليها قوانين الاجراءات الجزائية، ووفق المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصلة بالتعاون الجنائي الدولي في ملاحقة المطلوبين قضائيا وليس سياسيا، وكذلك بموجب معاهدات (تسليم المجرمين) التي تعقد بين الدول، وللعراق مجموعة من الاتفاقيات للتسليم موقعة مع عدد من الدول العربية وغير العربية. والقواعد القانونية التي تسري على تسليم متهم ما مقيم في بلد ما هي القواعد القانونية السائدة في بلد اقامته، وليست القواعد القانونية في بلد الطلب، أو القواعد العراقية في موضوع الـ41 متهما.

وتتضمن أحكام التسليم في معظم بلدان العالم، وجوب صدور أمر قضائي بالقبض على الشخص المطلوب، يعمم عبر الانتربول، أو يرسل مباشرة بالطرق الدبلوماسية المتعارف عليها من البلد الطالب الى البلد المطلوب منه التسليم، ويتولى بلد الاقامة عند اقتناعه بالأمر الصادر، باستصدار أمر قضائي بالقبض على المقيم، ويتم توقيفه مؤقتا لمدة لا تتجاوز الشهر يجب على بلد الطلب خلالها أن يرسل ملف الاسترداد متضمنا التهم الموجهة، والأدلة الثبوتية، والمادة القانونية والعقوبة المقررة لها. واذا لم يصل الملف خلال شهر واحد، وعبر الطرق الدبلوماسية، يطلق سراح المقبوض عليه مع تحديد تنقلاته (منع سفر) لفترة محددة وليس مطلقا.... ولا يتم ترويج التسليم اذا كانت التهمة سياسية أو ذات طابع سياسي.

وثمة نقطة مهمة في قواعد التسليم أن (المواطن) لا يجوز تسليمه مطلقا، فاذا كان الشخص المطلوب تسليمه للعراق (من جنسية دولة ص) ومقيم حاليا في دولة (ص) فمن حق الدولة (ص) أن تمتنع عن تسليمه الى العراق وفق قواعد التسليم المقررة، ولها أن تطلب محاكمته لديها ان كانت هناك أدلة كافية ضده. كما أن معظم دول العالم درجت على أن لا تسلم المتهم المطلوب اذا كانت العقوبة المقررة لجريمته في بلد الطلب هي (الاعدام) وكان البلد الطالب ينفذ أحكام الاعدام، أو اذا خشي عليه لأسباب معقولة من تعرضه للتعذيب، أو خشي على سلامته. وفي حالتنا العراقية فالعقوبة المقررة لمعظم أفعال التهم الموجهة للمطلوبين تصل الى الاعدام، كما أن الظروف الأمنية الحالية في العراق توفر القناعة لكثير من أجهزة القضاء في العالم باحتمال تعرض حياة المتهم المطلوب للخطر نتيجة الانفلات الأمني، فضلا عن السجل السيىء لأجهزة الأمن العراقية في مجال التعذيب واختراق حقوق الانسان واساءة معاملة المعتقلين.

ختاما نقول ينبغي على سياسيينا أن يدركوا النواحي القانونية حتى لا يقعوا في مطباتها الخطيرة، فليست الانتربول شرطة اجرائية وليست لديها مفارز ليستعان بها في تنفيذ الأحكام، لأن التسليم هو شأن سيادي وطني لا سلطة لدولة على دولة أخرى فيه بل السلطة المطلقة للقضاء الوطني وللقانون الداخلي وليست لقضاء وقوانين الدول الأخرى. وثمة تساؤل هنا يثار حول موضوع دقة وفاعلية وجدارة الاجراءات القضائية في العراق المحتل اليوم: ونتساءل مستغربين أن (الزرقاوي) الذي كان يتهم بأنه يقف وراء العمليات الارهابية في العراق على مدى أكثر من ثلاثة أعوام، وتم (قتله) من قبل القوات الأمريكية والعراقية بالعملية المعروفة، رغم أنه في الواقع القانوني والقضائي لا توجد مذكرة قبض قضائية واحدة صادرة بحقه في العراق، ولا توجد قضية قانونية واحدة مفتوحة في محكمة عراقية ضده، رغم أن الأردن أصدر 3 أحكام قضائية غيابية بحقه خلال 3 سنوات الأخيرة، وهذه (مثلبة) أخرى تسجل على السلطات القضائية والتحقيقية والاجرائية في العراق.. فقد تم قتل الارهابي رقم (1) في العراق، رغم أنه لا يوجد ضده (أمر قبض قضائي عراقي واحد)!

فقليلا من السياسة، وكثيراً من القانون.... هذا ما نحتاجه اليوم.

* كاتب من العراق

هل يمكن حل المليشيات فى العراق؟

د. عبد العظيم محمود حنفي*

■ يعترف الأمريكيون بأن حلفاءهم عن طريق المليشيات زرعوا بذور الحرب الأهلية والفتنة في العراق. ويؤكد ذلك تصريحات زلماي خليل زاد السفير الأمريكي في العراق التي وصف فيها قوات المليشيا هناك بأنها «البنية التحتية للحرب الأهلية». وخليل زاد ليس أول مسؤول أمريكي يدرك مكمن الخطر هذا. فبول بريمر الحاكم المدني في العراق والذي كان أرفع مسؤول أمريكي فيه أصدر أمرا قبل تسليم السلطة رسميا للعراقيين بحل قوات المليشيا، وإلحاق أفرادها بالجيش الجديد، أما من يتعذر التحاقه بالجيش فعليه البحث عن وظيفة مدنية. ويتوصلون إلى استنتاج مفاده ان السياسة الجديدة للولايات المتحدة إزاء قوات المليشيا كما أعلنتها في شباط/ فبراير الماضي هي أن تكامل المليشيا داخل الجيش قد يشكل قوات أمنية ولاؤها للمنظمات السياسية التي تدعمها أشد من ولائها للحكومة المركزية.

ويقولون ان هذه الرؤية تستند إلى دراسة وضعها أنتوني كورديسمان الخبير في شؤون العراق في مركز واشنطن للدراسات الإستراتيجية والسياسية عنوانها «التمرد الناشئ في العلاقات وخطر الحرب الأهلية». ويخبرنا أصحاب تلك النظرية أن هذه النظرة الجديدة للمليشيا هي انقلاب رهيب في تفكير الولايات المتحدة، والتي كانت تركز أنشطتها العسكرية ضد الجهاديين الأجانب والتمرد القومي بزعامته السنية، وتراها الآن تواجه فجأة «عدوا من الداخل» أشد خطورة، وهو قوات المليشيا المؤلفة جلها من الطائفة الشيعية، بعد أن كان ينظر إليها كحليفة للولايات المتحدة والتي يتزعمها وزراء في الحكومة.

ونلاحظ أن تصريحات نوري المالكي القائد العراقي الجديد رئيس الوزراء ـ الذي يبدو أنه للآن يحظى بالثقة والدعم الأمريكيين ـ تؤكد انه لا مكان للمليشيات ولا قوات مسلحة إلا عبر قوات الأمن العراقية مع ملاحظة المديح الاستثنائي وغير الاعتيادي من وزيري الخارجية والدفاع الأمريكيين الذي أفاض في مديح سجايا ومزايا المالكي.

السفير الأمريكي لدى العراق زلماي خليل زاد شن هجوما شديدا على جماعات المليشيات قائلا إن «عدد العراقيين الذين يموتون بسبب عنف المليشيات بات اكبر من أولئك الذين يموتون بسبب هجمات الإرهابيين». ويرى خليل زاد أن هناك حاجة للسيطرة على المليشيات.

وكان خليل زاد هدد في السابق بقطع الدعم الأمريكي عن الوزراء الذين يتبنون أجندة طائفية، وهي تصريحات اعتبرت بأنها إشارة مباشرة إلى وزير الداخلية الشيعي في حكومة الجعفري السابقة بيان جبر. إلا أن الملاحظة الجوهرية أن خليل زاد وعلى غرار المسؤولين الأمريكيين، يتجنب تسمية المليشيات التي يشير إليها. لكن من دون شك، فان الهدف الرئيسي للأمريكيين هو جيش المهدي الذي يدين بالولاء للزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر. ويحظى هذا الجيش بدعم واسع في مدينة الصدر وهو ضاحية شيعية في بغداد. ويعتقد أن جيش المهدي كان مستهدفا أكثر من مرة في هجمات شنتها قوات أمريكية وعراقية خاصة في بغداد.

كما أن هناك قلقا متناميا في جنوب العراق، حيال النفوذ المتصاعد لعناصر فيلق بدر وهي ميليشيا مرتبطة بأكبر الأحزاب التي تشكل التحالف الشيعي الذي يهيمن على الحكومة العراقية. وهى مليشيات تم تدريبها فى إيران ويعتقد على نطاق واسع أنها لا تزال على صلات واسعة مع الحرس الثوري الايرانى حتى الآن وان هناك تسهيلات لوجستية يقدمها هذا الفيلق لعناصر الحرس الثوري الايراني. وهو ما يلمح إليه الأمريكيون.

وكانت سلطة التحالف الانتقالية التي تقودها الولايات المتحدة قد أصدرت قرارا يدعو إلى حل وتسريح جميع المليشيات العراقية بحلول هذا الوقت. ويدعو القرار 91 كما يعرف حاليا إلى تسريح حوالي 90 بالمائة من مقاتلي المليشيات الذين يقدر عددهم بحوالي مائة ألف شخص، وذلك بحلول كانون الثاني/ يناير 2005. ولكن في الواقع، فان هذه المليشيات أصبحت أكثر منعة وقوة عن ذي قبل، ويخشى كثير من العراقيين من ان عناصر المليشيات تعمل وفقا لأوامر مسؤولي الحكومة.

وهذا يظهر انه ما زال هناك الكثير من الارتباك في السياسة العسكرية والدبلوماسية الأمريكية بشأن القضية، حيث تدفع المخاوف على الاستقرار إلى تحجيم أي إجراءات متشددة ضد المليشيات. ومع تدخل دول أخرى في دوامة العنف في العراق، فان التعامل مع مسألة المليشيات يبدو احد أصعب المشاكل وأكثرها تعقيدا.

وقد تورط أعضاء من المليشيات الشيعية بشكل واسع في عمليات العنف الطائفي التي أودت بحياة مئات الأشخاص، خاصة في بغداد. مع عدم وجود إشارات تظهر بأن السلطات قادرة أو راغبة في اتخاذ إجراءات حاسمة. أحد الأسباب فيما يبدو، هو وجود صلات رسمية بين المليشيات وأقطاب الحكومة، بما في ذلك ارتباط المليشيات بأحزاب رئيسية منخرطة في مشاورات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، كما أن عناصر المليشيات تسربت الى عدد من وحدات الشرطة.

كما يشار إلى أن مسؤولا عسكريا أمريكيا أشار إلى أن القوات الأمريكية احتجزت دورية شرطة عراقية في إحدى المرات لأنها أيقنت انها تقوم بأنشطة خاصة بالمليشيات. ويقدم الشيعة شروطا عدة لتسريح مليشياتهم، ومن تلك الشروط تسريح المليشيات الكردية المعروفة باسم البشمركة.

لك لان الأكراد ارتبطوا بعلاقة تحالف طويلة مع الأمريكيين قبل وأثناء غزو العراق، فان الأمريكيين اتخذوا موقفا متساهلا إزاء الأكراد.

لكن في مناخ يتصاعد فيه التوتر الطائفي كما يحدث في العراق حاليا، فان وجود المليشيات يشكل تهديدا شديد التعقيد للأمن والاستقرار. وتعد قوات البشمركة من بين العناصر التي يعتمد عليها الأكراد، حيث حاربت قوات صدام حسين لعدة عقود وانضمت لقوات التحالف في الإطاحة به.

كما ان الغزو الامريكى للعراق أضاف لهم مكاسب على الأرض، حيث وسع الأكراد من سيطرتهم بنحو الثلثين واستولوا على نحو 30 ألف كيلومتر مربع يرون انها أرض كردية بالأساس. كما ان ترسانتهم العسكرية تضخمت بعد الاستيلاء على أسلحة من الجيش العراقي. ويقول القادة الأكراد إن «البشمركة ليست ميليشيا مسلحة. ولكنها جيش كردي حارب لتحرير العراق وليس كردستان فقط. وربما يتغير الاسم في المستقبل، لكن هذا لا يعني حلها مثل المليشيات الأخرى».

ولن يتم حل البشمركة مثلما يعلن مع باقي الميليشيات العربية ولكنها موزعة حاليا على وحدات الشرطة وقوات الدفاع المدني الجديدة. لكن الجميع يعرف انه إذا تأزمت الأمور، فإنهم سيرفعون علم كردستان ويقاتلون من اجل حماية حرية الأكراد. ويقولون ان هناك شبه توافق على استثناء قوات البشمركة الكردية من حل المليشيات باعتبارها ليست ميليشيا وكأن هناك اعترافا بأنها جيش الدولة الكردية غير المعلنة على الأرض والتي لها حكومة وبرلمان وجيش وتستخرج بترولها لصالحها.

* خبير في الدراسات الإستراتيجية
مدير مركز الكنانة للبحوث والدراسات ـ القاهرة

خطف حكومة فلسطين على مرأى عشرات الملايين

خيريه رضوان يحيى*

■ لأول مرة في تاريخ العالم تخطف حكومة على مرأى من العالم ومسمع من الدول ومتابعة من الأنظمة والشعوب، فقد أقدمت القوات الاسرائيلية على خطف ما يقارب ثلث الحكومة الفلسطينية والحبل على الجرار فمن لم يخطف اليوم سيخطف غداً، وهذا لقاء خطف جندي اسرائيلي حسب الادعاء اليهودي وكذا العالمي.

فلا يوجد عاقل على الأرض الا ويعلم أن هذه العدة ما أعدت وتلك الجحافل ما جهزت لتخليص فرد من أيدي الخاطفين وانما الهدف كان وما زال واضحا وهو التأثير على الحكومة الفلسطينية وكذا المقاومة من جانب ومن جانب آخر اظهار أن العالم ما عاد مستعدا لتحريك أي ساكن أو الوقوف موقف حق. وقد أعلنها الصحافي الاسرائيلي في صحيفة «يديعوت احرنوت» روني شاكيد وعلى فضائية عربية قائلا ان العالم معنا في هذه المرحلة ولا احد من الغرب أو العرب استنكر الحملة الاسرائيلية على غزة والتي تهدف الى تخليص الجندي ومن ثم العودة، مشيرا الى المقاومة والتي تعتبر برأيه عملا ارهابيا، ومضيفا انه لا توجد نية لاسرائيل أن تعيد احتلال غزة، وفي النهاية يقول انها لو عادت لغزة ستحدث مظاهرات في اسرائيل. ولا يستبعد انه ما ان أطلق سراح ذاك الجندي حتى تبدأ اسرائيل بحملتها التي أعدت لها والتي لن تبقى ولن تذر وان قيل ان هناك وساطة فهي لن تضمن الا الهدنة التي ان دامت فلن تتعدى أياما ومن ثم تنقض اسرائيل على قطاع غزة.

فأين الشعوب العربية وأين قوى السلام العالمية وأين الأنظمة التي كدنا ننسى أسماء حامليها؟ أين هم وأي سبات هم فيه؟ أولم يرتج الدم العربي لقتل أسرة كاملة مع ابقاء طفلة نائحة على أهلها؟ أولم تحرك الصواريخ والقذائف التي تطلق على البيوت الفلسطينية وخاصة في غزة لتخلط الجثث الآدمية مع تراب الأرض؟ اوليس خطف المواطن الفلسطيني وأسره أمر يستحق التنديد على الأقل؟ أم ان الجندي الاسرائيلي حملت به أمه تسعة شهور والفلسطيني أربع؟

فقد عهدنا العرب ذوي جعب ملأى بالاستنكارات والاجتماعات الطارئة والتنديدات وان كانت الخجلة، أما في هذه الحملة الجديدة على غزة وأهلها وبنيتها التحتية فلا نكاد نسمع شيئا فهل قطعت ألسنتهم؟ ومن الذي قطعها؟ أم أن أصحابها تاهوا بطعامهم وبلعوها؟ ليترك الشعب الفلسطيني حاملا القضية الفلسطينية والعربية على كتفيه المنهكتين دون أن يجد حتى من يبكيه ميتا؟

فهل المشاهد التي نراها تعيد الى أذهاننا ما حدث عامي 48 و 67 وما ارتكب بهما من جرائم وأهمها التهجير، فاسرائيل الديمقراطية بدأت بممارسة الدبلوماسية المرغوبة لديها بقصف كل ما هو حيوي، فهنا محطات كهرباء تدمر وهناك ملاعب وأخرى جسور ثم جامعات وغدا لا نعلم قد تكون المساجد، وكل هذا للحفاظ على حياة فرد من أفرادها، قد أقول متجاوزة الحديث ليت العرب يحافظون على عروبتهم أو يدعون الحفاظ عليها كهذا الاسرائيلي القادم والحامل لهدف والمدافع عنه رغما عن أنوف العالم وهو يعلم أن لا حق له بما يفعل لكن التخاذل أعطاه مبتغاه ويزيد.

أصبح العالم مراقبا لما يحدث على الساحة الفلسطينية التي تعاني من الظلم وعدم التكافؤ في القوى كمراقبة المباراة من قبل أعمى البصر والبصيرة، لصالح ذاك الفريق الأقوى الذي يدحرج الاتفاقات بقدميه مستبدلا الكرة ومتمنيا أن يكون هؤلاء المشاهدون كرته في المباراة القادمة.

والله فقدنا القدرة على التركيز، رئيس أمس حوصر الى أن قتل، واليوم رئيس يحاصر، وحكومة تؤسر، وشارع متشاجر، وشعب جائع، وبنية تحتية مدمرة وتدمر، ومرافق أتلفت ونسفت، دون سامع أو مجيب! فها نحن ندخل الانتفاضة الثالثة بشكل رسمي على ما يبدو، أو الحرب الثالثة على الأراضي الفلسطينية واللجوء الثالث وأيضا لا سامع أو راغب بالسماع، وما أكثر التعويل الفلسطيني والرهان على الأمة العربية لا من اجل شيء الا لان هذا الشعب لا يملك الا هذا الرهان. تبا وسحقا للكيل بألف مكيال والثبات على الظليمة ضد هذا الشعب الأعزل، تبا لمن يرى مظاهر القهر ولا يحرك ساكنا وفق ما يستطيع، تبا لأمة هوت وتهوي يوما بعد آخر، وتبا لما تدعونه السلام وفي حقيقته الموت من جانب واحد وان سمي بالانسحاب من جانب واحد وفقدان الشريك!

كان الله بعونك شعب فلسطين وبعونك غزة بلد العزة، ورفع الله وحده عنك الظلم.

* مديرة مركز شعب السلام للأبحاث والدراسات واستطلاعات الرأي جنين ـ فلسطين

مفارقات الديني والعلماني في الحراك السياسي السوري

لؤي صافي*

■ أدت الجهود الحثيثة التي وظفتها النخب العلمانية الحاكمة في سورية في الثمانينيات في سعيها لمحاصرة المد الاسلامي في البلاد ـ اثر القضاء على جماعة الاخوان المسلمين وابعاد قياداتها السياسية الى الخارج ـ الى اذكاء الحياة الاسلامية بدلا من حدها. وانتهت محاولات نزع الحجاب في الشوارع، ومنع الطالبات من ارتداء الزي الاسلامي في المدارس، الى انتشار الحجاب وشيوع اللباس الاسلامي بين النساء السوريات، وتكريس الهوية التاريخية للمجتمع السوري. وقرر النظام السوري اثر تشتت جهود العلمنة تغيير نهجه واستيعاب المد الاسلامي الذي عم المنطقة من خلال السماح بنشاطات الجماعات الدينية التقليدية المتناقضة مع توجهات الاسلام السياسي. ووجدت النخب العلمانية الحاكمة في الجماعات التقليدية ذات النظرة الدينية التاريخية حليفا في مواجهة الاسلام السياسي، المتمثل بالاخوان المسلمين، الذي لم يتوان عن توظيف الرؤية الدينية الضيقة لتبرير الحرب المعلنة ضد حزب البعث والنظام الحاكم.

حزب البعث العروبي، الذي فشل في احداث تقارب سياسي واقتصادي مع الأنظمة العربية والعروبية، بما في ذلك النظام البعثي في العراق، وجد عمقه الاستراتيجي في الجمهورية الاسلامية الايرانية، كما وجد في اسلاميي لبنان والاردن وفلسطين حلفاء أساسيين في وجه التهديد الاسرائيلي ومشاريع السلام الثنائية مع الدولة العبرية.

بيد أن القيادات العلمانية السورية التي استفادت من القدرات النفسية والروحية للتيار الاسلامي في مواجهة الضغوط الصهيونية، لا تبدو راغبة في توظيف هذه القدرات في عملية البناء الداخلي. فالتيار الاسلامي التقليدي المتحالف مع النظام حريص على البقاء بعيدا عن الحياة السياسية، وغير راغب في التعرض بالنقد للحياة العامة. ومع أن محاربة الفساد والدفاع عن الحقوق والحريات واجب اسلامي ديني، فان التيار التقليدي يصر على ابقاء الأخلاقي في دائرة الحياة الشخصية والروحية، والعام في دائرة الحياة السياسية الخارجة عن دائرة تخصصه.

لذلك فان الناشطين في الدفاع عن حقوق الانسان في سورية لا ينتمون في الغالب الى الحركات الدينية، سواء منها التقليدي أو السياسي، بل الى عدد من الحركات السياسية ذات التوجه العلماني، والتي رفضت الاحتكام الى السلاح في خلافها مع السلطة الحاكمة، وأصرت على المعارضة السلمية على الرغم من تعرضها الى حملات اعتقال وملاحقة أمنية شبيهة بتلك التي دفعت الاخوان الى تبرير العنف المسلح في مواجهة القمع السياسي.

الاخوان المسلمون الذي غابوا عن الساحة السياسية بعد اشعال نار الحرب الأهلية التي أحرقتهم وأحرقت الكثير من المتعاطفين معهم، عادوا من جديد ليركبوا موجهة المد الديمقراطي والحقوقي الذي يجتاح المنطقة، وليعلنوا انضمامهم الى اعلان دمشق وتبنيهم للعمل السياسي السلمي أولا، وليعلنوا بعد ذلك بقليل عن نفاد صبرهم ورغبتهم العارمة في اسقاط النظام عبر تحالف مع عدو لدود حوله عداؤه للنظام السوري الى حليف ودود.

من جهتها، سارعت أطراف اعلان دمشق الى احتضان جماعة الاخوان ذات الخطاب الديمقراطي رغم الأخطار المترتبة على ذلك، ربما لشعورها بأن الاخوان المسلمين يمثلون البعد السياسي للتيار الاسلامي في سورية، أو ربما تحرجا من استبعاد الفصيل السياسي الوحيد الذي يرتبط اسمه صراحة بالاسلام، «المكون الثقافي الأبرز لحياة الأمة والشعب»، وفقا للبند الثالث من الاعلان. ولم تطالب قيادات الاعلان الاخوان بتقديم تحليل تفصيلي للحقبة المنصرمة من حياتهم السياسية وعلاقتها بمستقبل العمل السياسي. ولم تستشعر قيادة جماعة الاخوان الحاجة الى مراجعة التجربة الدموية التي خاضتها عبر مصارحة يتم من خلالها وضع النقاط على الحروف وتحديد الأخطاء، أو اعادة النظر في الأسس التنظيمية والمقولات السياسية والمناهج التربوية التي قادت الجماعة الى الصدام مع السلطة. الاسلام في سورية لا يشكل اليوم، ولنكن صرحاء، طاقة أخلاقية وروحية ايجابية في اتجاه تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما هو حاله في تركيا وايران وماليزيا، بل يشكل طاقة سلبية محافظة، موجهة نحو حماية التراث الديني والثقافي والحفاظ عليه دون مراجعة أو نظر أو تغيير. الطاقة الروحية الاسلامية طاقة مبددة ومتناهية مع الماضي الاسلامي، لا ترى في الامكان أفضل مما كان، وبالتالي فهي لا تشغل نفسها بتقويم الماضي ونقد الحاضر استعدادا لبناء المستقبل.

لذلك لن يكون الاسلام التقليدي في سورية قادرا الا على اعادة انتاج المجتمع الاسلامي التاريخي كما هو، دون تغيير يذكر في مستوى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية. بل اننا نرجح أن يقوم باعادة توليد البنى الطائفية والعشائرية والمحلية التي سبقت جهود الاصلاح الاسلامي والعلماني المعاصرة. والاسلام السياسي الذي تمثله جماعة الاخوان المسلمين لا زال يعيد توليد البنى التنظيمية والمحتوى الفكري الذي رافق مراحل تشكيله الأولى في مطلع القرن الماضي. ولا زال الاخوان يسمون أنفسهم جماعة لا حزبا، ويصرون، رغم اعتناقهم المبدأ الديمقراطي، على تمثيل الاتجاه الاسلامي برمته وتوظيف بنيته الاجتماعية في خدمة بنيتهم السياسية، خلافا لكل التقاليد والأعراف السياسية التي تتفق على أن البنية السياسية تهدف دائما الى خدمة البنية الاجتماعية.

سورية بأمس الحاجة اليوم الى تجاوز ثنائية الديني والعلماني من خلال ربط الالتزام الأخلاقي والروحي للأول بالانفتاح السياسي والتنظيمي للآخر. الترابط بين البعدين ليس جديدا على الوعي التاريخي والسياسي في المنطقة، بل نراه ماثلا بجلاء في صحيفة المدينة التي أسست لميثاق سياسي جمع بين قبائل المدينة ذات التزامات دينية متعددة على أساس مبادئ انسانية مشتركة من اقامة للعدل ودفع للعدوان وحفظ للحقوق. والترابط بين البعدين الديني والعلماني هو الذي أسس لشراكة انسانية بين المسلم والمسيحي واليهودي في بناء حضارة عالمية حفظت الحقوق ورعت الذمم واطلقت الطاقات الخلاقة وحفظت لكل ذي فضل فضله. والترابط بين الديني والعلماني هو الذي يدفع الى تعاون الجاليات العربية والاسلامية في الغرب للدفاع عن الحقوق والتصدي لحملات التضليل.

سورية اليوم بحاجة كذلك الى تجاوز ثنائية الاسلام التقليدي والسياسي وصولا الى رؤية حضارية للالتزام الديني وتوظيف الطاقة الأخلاقية والروحية في اقامة العدل وتعاون أبناء المجتمع على اختلاف مللهم ونحلهم، لتطوير العلوم والفنون، وتنمية قدرات المجتمع والدولة. وهذا يتطلب تشجيع الحوار النقدي البناء، وتحرير الحياة العامة من الأحادية الحزبية والتنظيمية والسماح لأبناء المجتمع بالمشاركة في بناء الوطن وتوظيف الطاقة الأخلاقية والروحية في الخدمات العامة، وبالتالي تنمية الاحترام المتبادل بين فئات المجتمع.

لقد استطاعت سورية أن تكون معقلا أساسيا للدفاع عن الاستقلال والممانعة في وجه التوسع الصهيوني والأطماع الخارجية بفضل تحالفها مع القوى الاسلامية في المنطقة، وهي ستحتاج في مواجهة تحديات المستقبل الى بناء بيتها الداخلي وتوظيف الطاقات البشرية المهملة التي تملكها في الداخل والخارج عبر اعادة ترتيب العلاقة بين الديني والعلماني، والتأكد من أن الطاقات النفسية والروحية للتيار الاسلامي الداخلي تصب في عملية بناء مؤسسات المجتمع الحديثة، وأن هامش الحريات السياسية كاف لبدء حوار صريح حول قضايا التعددية الدينية وحقوق المواطنة والمشاركة النسوية والحريات السياسية، وقضايا التنمية والاعمار والاصلاح. هل ستتمكن القيادة السورية من التعامل مع تحديات اللحظة الراهنة من خلال رؤية مستقبلية تستحضر دور الاسلام الحيوي في تكوين الثقافة الشعبية في سورية ومتطلبات الاصلاح الثقافي والسياسي والديني، أم أنها ستتجاهل البعد الداخلي، كما فعلت خلال العقدين الماضيين، لتعول في حساباتها على البعد الخارجي للسياسة السورية؟ سؤال ستبينه دون شك خطوات الاصلاح الرسمية القادمة، وربما تحركات الناشطين السوريين في الداخل والخارج.

* أستاذ العلوم السياسية والادارية، ورئيس مجلس الكونغرس السوري الأمريكي. ألف العديد من الكتب والدراسات باللغتين العربية والانكليزية، في قضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الانسان.

بين بومدين وبوتفليقة!

يحيى أبوزكريا*

■ على الرغم من التغيرات الدوليّة والجزائريّة الهائلة والنوعيّة فإنّ الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ما زال مسكونا بالحقبة البومدينية التي جعلت منه أحد أهمّ رجالات القرار في ذلك الوقت، وبوتفليقة الذي ساعد هواري بومدين في الإطاحة بأوّل رئيس للدولة الجزائرية الفتيّة أحمد بن بلة وجد نفسه ملاصقا لهواري بومدين بل ومشاركا له في رسم إستراتيجيّات الدولة الجزائرية في خطّ المحور الإشتراكي في ذلك الوقت. وكان بوتفليقة غداة وفاة الرئيس هواري بومدين يتوقّع أنّه سيكون الخليفة التلقائي لهواري بومدين غير أنّ جهاز الاستخبارات العسكرية الذي أشرف بومدين على تكوينه تكوينا فولاذياً في ضوء تجربة الإستخبارات الروسية أوصل إلى قصر الماديّة ـ قصر الرئاسة ـ في الجزائر العاصمة شخصا لم يكن إسمه واردا على الإطلاق في بورصة المرشحّين للرئاسة. وخرج بوتفليقة من الحياة السياسية موزعاً وقته بين بعض الدول الأوروبية والخليجية، وأثناءها إنفتح الى أبعد الحدود على المدرسة الليبيراليّة التي بات يبدي إعجابه بها دون التنكر للعهد البومديني ذي الصبغة اليسارية الحمراء. وعندما تولىّ الرئاسة الجزائريّة حاول التوفيق بين ضرورة المدرسة الليبيرالية وأمجاد عصر بومدين إلى درجة أنّه بات يحاكي بومدين في تفاصيل تعامله مع الناس في تنقلاّته إلى الولايات الجزائريّة، ويختلف عن بومدين في مسألة مركزية هي تحبيذه الحديث بلغة موليير على عكس بومدين الذي لم يسمعه أحد متحدثا باللغة الفرنسية. ووصل الأمر ببوتفليقة الذي ربما يتصورّ أنّ الزمن عاد به إلى الوراء وتولىّ الحكم مباشرة بعد وفاة هواري بومدين إلى الإستعانة بالأرشيف البومديني على صعيد النهج السياسي والرجال الذين كانوا حول بومدين، فبوتفليقة فتح قصر المرادية لكل رجالات بومدين يستقبلهم بإستمرار ويجسّ نبضهم في بعض التفاصيل السياسية والأكثر من ذلك فقد عينّ في وقت المرحوم محمد شريف مساعدية رمز المرحلة الأحاديّة في عهد هواري بومدين والأمين العام الأسبق لحزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم والواحد في الجزائر على مدى ثلاثين سنة، على رأس مجلس الأمة خلفا لبشير بومعزة المختلف جدا في الآونة الأخيرة مع بوتفليقة ومجلس الأمة هو الغرفة الثانية التي تصادق على ما تتخذّه الغرفة الأولى البرلمان من قوانين.

وقبل ذلك عينّ محي الدين عميمور الذي كان مستشارا للرئيس بومدين وزيرا للاعلام والثقافة، كما أحاط نفسه برجال العهد البومديني ولعلّ بوتفليقة هو من أكثر الرؤساء العرب الذي له كم هائل من المستشارين ربما عملا بالمثل القائل ما خاب من استشار. وبعد أن خاب ظنّ بوتفليقة في المحور الغربي ولم يتمكّن من إقناع الشركات الغربية الكبرى بالدخول الى الجزائر في عهدته الأولى، يممّ وجهه شطر الصين وروسيا والهند و فيتنام وهي المحاور الاشتراكية أو ما كان يعرف بمحور عدم الإنحياز في محاولة للنهوض بالإقتصاد الجزائري وتذكّر الإتفاقية الأخيرة بين روسيا والجزائر عقب زيارة الرئيس بوتفليقة إلى موسكو بتلك الإتفاقيّات الشموليّة والشاملة التي كانت توقّع بين مرجعيات المحور الإشتراكي وروافد هذا المحور في العالم الثالث. ومثلما كان هواري بومدين يتحرّك في ثلاث ساحات دولية وهي الساح